

التواضع والتواضع لا ينافيها شئ من الثمن ويأخذ
بالشفعة تحولت الصفة إلى التشفيع فلهذا
ما دخل بها قبل التقاضي ولا ينفذ بشئ من
الثمن قاله شيخنا بخلاف ما إذا تلف بعض الأرض
بغير حيت يستطاع من الثمن كحصنة لأن الغاية
بعض الأصل ويلجأ ويأخذ حصنة العريضة من الثمن
ان تقضي المشتري البناء لأنه قصد الاتلاف وفي
الأول الأذى سماوية ويقسم الثمن على قيمة الأرض
والبناء يوم العقد بخلاف الهدم كما مر في التفرقة
بالحيس والتقضي الاجنبي يقتضيه اي المشتري
واخذ الزوال التبعي بانفصاله ويأخذ بغيره
استحسانا لأذنه ان اتباع أرضا وخلا وسرا
او ثمن بعد الشراء بيده وان حذره المشتري فليس
للتشفيع اخذه لما مر وهو كذا في سماوية وقد
اشترها بغيرها سقطت من الثمن في الأول
اي بشرها بغيرها ويكفي الثمن في الثاني لو رثه
بعد القبض فبقي بالشفعة للتشفيع ليس له بغيرها
تسرح وهو ما يتخذ تحويل الصفة إليه بخلاف ما قبل
الفصل الطلب في بيع فاسد وقت انقطاع حق البايع
انتفاؤه في هبة بغيره من شرط ولا يشوبع فيها
وقت التناهي في بيع فغيره ويجوز ان يبيع وقت
البيع عند الثاني ووقت الأجازة عند الثالث

ويجوز

باب
التقاضي

ويجوز اشتراط البيع اتفاقا بغيره من التشفيع
الجواز بالشايع من التشفيع كما مر به بقوله
لعله يفتقر وجودها ان قال نعم اعتقد ذلك
حكم له ولا يقبله لا كما ينبغي في زيادة فروع آخر
التشفيع ايجاب الطلب تكون الاصلية لها
بعد وقوعها لطلب من الفاضل وقتها فانتفع
بخلاف سنت البهوت كما ياتي بشرها أرضا بما في دفع
ثمنها وبعده بما في دفع ثمنها التشفيع بالشفعة
رضع الثمن اخذها بغيره لأن ثمنها قسم على قيمة
الأرض يوم الشراء قبل دفع الثمن وعلى قيمة الثمن
الذي باعه وصاسوا ولو قسم كما كانت فالجواب
لا يتأوت ويقال للمشتري ارض ما كسبها في ماله
ملك حاوي الزهدي وفيه شريدا الى الحصار
ليس للتشفيع ان يدخل الثمن ويأخذها بالشفعة
لأنه ملك ما يبيع فاسد انتهى قلت ويسجل به لا
شفعة فيما يبيع فاسدا ولو بعد القبض لا ختمت
البيع نعم اذا سقط البيع بغيره وجبت
وقررنا بسوطا الهبة بغيره بشرط العوض انما تثبت
لذلك الموهوب له اذا قبض الكل ولو ذهب دار على
عوضا لن درهم فقبض احد العوضين دون الآخر
نعم سلم التشفيع بالشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض
الآخر كان له ان يأخذ الباقي بالشفعة انما يبيح
باب ما تثبت حقه ولا تثبت تصددا
لا تثبت

لا تثبت